الملزمة الاولى

مفهوم الشركات وانواعها وخصائصها

مفهوم الشركات : الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من المال أو عمل ، لإقتسام ما قد ينشأ عنه ربح أو خسارة .

الأركان الموضوعية العامة لعقد الشركة :

1. الرضا: وهو التعبير عن إرادة المتعاقدين المتمثلة في الإيجاب و القبول و يجب أن يكون صحيحا خاليا من العيوب كالغلط والإكراه و التدليس. و نظرا لأن عقد الشركة يعتبر من التصرفات الدائرة بين النفع و الضرر فإنه لا يكفي وجود الرضا لإبرام عقد الشركة، بل لابد أن يكون هذا الرضا صادرا عن ذي أهلية أي أن يكون أهلاً للتصرف بلوغ سن 19 سنة كاملة كما يجب أن يكون ممن لم يحجر عليهم بسبب سفه أو جنون.
2. المحل: هو موضوع الشركة الذي يتمثل في المشروع المالي الذي يسعى الشركاء إلى تحقيقه، و يجب أن يكون هذا المحل ممكنا و مشروعا، و غير مخالف للنظام العام و الآداب العامة.
3. السبب: و هو الباعث الدافع على التعاقد، و يتمثل في تحقيق غرض الشركة المتمثل في استغلال مشروع مالي معين، يكمن الإختلاف بين المحل و السبب في كون محل الشركة أي موضوعها هو المشروع المالي، أما السبب هو استعمال المشروع بغرض تحقيق الربح شريطة أن يكون مشروعا (مقبول – غير ضار) في جميع الأحوال.

الأركان الشكلية لعقد الشركة

1. الكتابة:

يشترط في العقد الكتابة لصحته، و ذلك حتى يسهل إثبات ما تضمنه من بيانات تهم الشركاء أنفسهم كما تهم الغير اي يتعامل مع هذه الشركة.

2. الشهر:

إجراءات الشهر تتمثل في القيد بالسجل التجاري نشر ملخص العقد التأسيسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و كذلك نشر هذا الملخص في جريدة يومية.

انواع الشركات :

- **اولاً شركات الاشخاص :**

1. <u>شركة التضامن</u> :

هي النموذج الأمثل لشركات الأشخاص حيث يكون كل شريك فيها مسؤولاً مسؤولية تضامنية ، وفي جميع أمواله عن ديون الشركة كما يكتسب كل شريك فيها صفة التاجر.

2. شركة التوصية البسيطة :

تتكون من فريقين من الشركاء: شركاء متضامنين يخضعون لنفس النظام القانوني الذي يخضع له الشركاء في شركة التضامن ، فيكونون مسؤولين مسؤولية تضامنية، وغير محددة عن ديون الشركة ويكتسبون صفة التاجر ، وشركاء موصين لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم ولا يكتسبون صفة التاجر ولا يشاركون في إدارة الشركة.

3. شركة المحاصة :

هي شركة مستترة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا وجود لها بالنسبة إلى الغير وتقتصر آثارها على الشركاء فقط .

- **ثانياً شركات الأموال :**

1. <u>الشركة المساهمة</u> :

هي شركة ينقسم رأس مالها الى اسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون وتقتصر مسئولية المساهم على اداء قيمة الاسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما اكتتب فيه من اسهم ويكون للشركة أسم تجارى يشتق من الغرض من انشائها ولا يجوز للشركة ان تتخذ من أسماء الشركاء أو أسم احدهم عنواناً لها .

2. الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

تشبه الشركة ذات المسئولية المحدودة شركات الأشخاص من ناحية أن عدد الشركات فيها لا يجوز أن يزيد على خمسين شريكاً وأن حصة الشريك فيها ليست قابلة للتداول بالطرق التجارية بل يخضع تداولها لقيود معينة أهمها إمكان استرداد هذه الحصة للشركاء وأنه لا يجوز تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام وفى النهاية لا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ، وتقترب هذه

الشركة من شركات الأموال من حيث نظام إدارتها وتأسيسها ومن حيث تحديد مسئولية الشركاء فيها وانتقال حصة كل شريك إلى ورثته.

3. شركات التوصية بالأسهم :

تتكون هذه الشركات من نوعين من الشركاء شركاء موصون لا يسألون إلا بمقدار الحصص التي يقدمونها وتتخذ هذه الحصص شكل أسهم قابلة للتداول لا تختلف عن الأسهم في شركات المساهمة، وشركاء متضامنون يسري عليهم ما يسري على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، ومن ثم يكتسبون صفة التاجر وتكون مسئوليتهم مطلقة في جميع أموالهم ويقومون بإدارة الشركة.

- **الشـركة الـتـضـامـنـيـة :**

تُعرف الشركة التضامنية بأنها "عقد بين إثنين أو أكثر للقيام بعمل معين وتقسيم الأرباح أو الخسائر الناتجة فيما بينهم ويكون جميع الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية وغير محددة عن جميع التزامات الشركة" .

وتعد الشركات التضامنية من أنواع شركات الأشخاص التي تقوم على الإعتبار الشخصي كونها شركة تتألف من عدد محدود من الأشخاص يشترط وجود المعرفة السابقة والثقة المتبادلة فيما بينهم والتي تعد الأساس في إستمرار الشركة ، وتتسم الشركات التضامنية بعدة خصائص تنعكس في المعالجات المحاسبية لبعض الأحداث والعمليات التي تخص إستمرار نشاطاتها من بينها :

1. يتم إدارة الشركة من قبل مجموعة الشركاء أو من خلال الأتفاق فيما بينهم على إختيار أحدهم ليتولى مهام الإدارة على أن يتم إحتساب رواتب أو مكافئات للشريك المعني يتم إحتجازها من الأرباح المتحققة للشركة قبل توزيعها على الشركاء بحسب الإتفاق .
2. إنتقال الملكية بين الشركاء عند إنضمام أو إنسحاب شريك يؤثر في سير نشاطات الشركة ويؤدي إلى توقفها بشكل مؤقت بسبب أن الشركة قائمة على الإعتبارات الشخصية أي أن وجودها وإستمرار وجودها يرتبط بإستمرار العلاقات الشخصية بين الشركاء .
3. مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة تعد مسؤولية غير محدودة وبشكل متضامن فيما بينهم أي يحق للدائنين والمقرضين مطالبة الشركاء بسداد ديونهم من أموال الشركاء الشخصية في حال إعسار أو تصفية الشركة .

- **الشركة المساهمة :**

تعرف الشركة المساهمة بصورة عامة بأنها شركة يتكون رأس مالها من أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ، ومسؤولية المساهمين فيها مسؤولية محدودة بقدر أسهمهم في رأس المال ويقوم بإدارتها مجلس إدارة ينتخبه المساهمون فيما بينهم . وتعد الشركات المساهمة نوع من أنواع شركات الأموال التي تنقسم من حيث طبيعة الملكية إلى :

1. شركات مساهمة خاصة : وهي التي يتملك كامل أسهمها القطاع الخاص .
2. شركات مساهمة مختلطة : وهي التي تتكون باتفاق شخص أو أكثر من القطاع العام مع شخص او أكثر من غير هذا القطاع برأس مال مختلط لا تقل نسبة مساهمة القطاع العام فيه عن (25%) .

ويمكن تحديد الخصائص الأساسية للشركات المساهمة بما يأتي :

1. الوجود القانوني المستقل، حيث تعد الشركة المساهمة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن مالكيها وتعمل تحت أسمها بدلاً من أسم مالكيها .
2. المسؤولية المحدودة للمساهمين، حيث أن مسؤولية المالكين عادة ما تكون محدودة بقدر إستثماراتهم في الشركة ، وعليه لا يملك الدائنون حق أدعاء أو مطالبة قانونية تنسحب إلى الأصول الشخصية للمالكين .
3. إستخدام نظام أسهم رأس المال ، حيث تمثل حقوق الملكية في الشركات المساهمة عموما على عدد كبير من الوحدات (الأسهم) التي تتسم بتساوي اقيامها وحقوق وواجبات حامليها ، والتي تتمثل بالمشاركة النسبية في الأرباح والخسائر والمشاركة النسبية في الإدارة وكذلك المشاركة النسبية في الأصول عند تصفية الشركة .
4. التغير في حقوق الملكية ، حيث يحق للمساهمين التصرف بجزء أو بكل ما يملكونه في الشركة المساهمة عن طريق بيع أسهمهم ، فضلاً عن أن عملية انتقال الملكية في الشركات المساهمة لا تؤثر في إستمرار الأنشطة التشغيلية للشركة ولا تؤثر في أصولها والتزاماتها وإجمالي حق الملكية فيها .
5. إدارة الشركة بصورة غير مباشرة من خلال مجلس إدارة منتخب لممارسة مهام رسم سياسات الشركة ومتابعة عملية تنفيذها ، فضلاً عن اختيار الموظفين المناسبين للتنفيذ خلال فترة حياتها التي لا تتأثر بقرار الإنسحاب أو الوفاة أو عدم أهلية المساهمين فيها .

1. المعالجات المحاسبية التي تتصل بتكوين رأس المال وقيود إثباته

تبدأ مرحلة تكوين الشركة التضامنية بتقديم الشركاء لحصصهم في رأس المال على شكل أصول نقدية أو عينية مقومّة بالقيمة العادلة بتاريخ تحويلها إلى ملكية الشركة ، شرط أن تكون هذه القيمة متفق عليها من قبل كافة الشركاء ، كذلك يمكن أن يقدم الشريك أصول ومطلوبات محله التجاري إذا كان يملك محلا تجاريا مقابل حصته المحددة في رأس مال الشركة التضامنية شرط أن تخضع الأصول والمطلوبات إلى التقييم ، وأخيرا يمكن للشريك أن يقدم حصته في الشركة التضامنية في شكل عمل شرط أن يتم توثيق ذلك في عقد تأسيس الشركة لضمان حقوق الشريك المعني بسبب صعوبة تقييم العمل الذي سيقدمه ذلك الشريك إلى الشركة التضامنية مستقبلا . وبذلك يمكن للشركاء تقديم حصتهم في رأس المال بعدة أشكال وهي :

- سداد الحصة نقداً.
- سداد الحصة في شكل أصول عينية بشرط ان تخضع الأصول العينية إلى التقييم بالقيمة العادلة في تاريخ الاتفاق.
- سداد الحصة في شكل أصول ومطلوبات (محل تجاري) شرط ان تخضع الأصول والمطلوبات للتقييم بالقيمة العادلة في تاريخ الاتفاق.
- سداد الحصة في شكل عمل.

مثال 1 :

في بداية سنة 2017 تأسست احدى الشركات التضامنية بمشاركة كل من (أ، ب، ج، د) وبرأسمال قدره 1680000 دينار موزع بينهم كما يلي: 680000 حصة الشريك (أ) والباقي يوزع بين الشريكين (ب، ج) بنسبة (2:3) على التوالي، اما الشريك (د) فتكون حصته بما يقدمه من عمل إلى الشركة، هذا وقد تم الاتفاق على تسديد الحصص كما يلي:

1. يقدم الشريك (أ) قطعة أرض مشيد عليها مباني بقيمة عادلة 350000 دينار ، 275000 دينار للأرض والمباني على التوالي .
2. يسدد الشريك (ب) حصته نقداً.
3. يقدم الشريك (ج) بضاعة قيمتها العادلة 475000 دينار.

فإذا علمت أن الشركاء يستلموا أو يسددوا الفرق في ارصدة رؤوس موالهم نقداً ، **المطلوب** :

1. إثبات القيود اللازمة .
2. تصوير الميزانية الافتتاحية .

الحل:

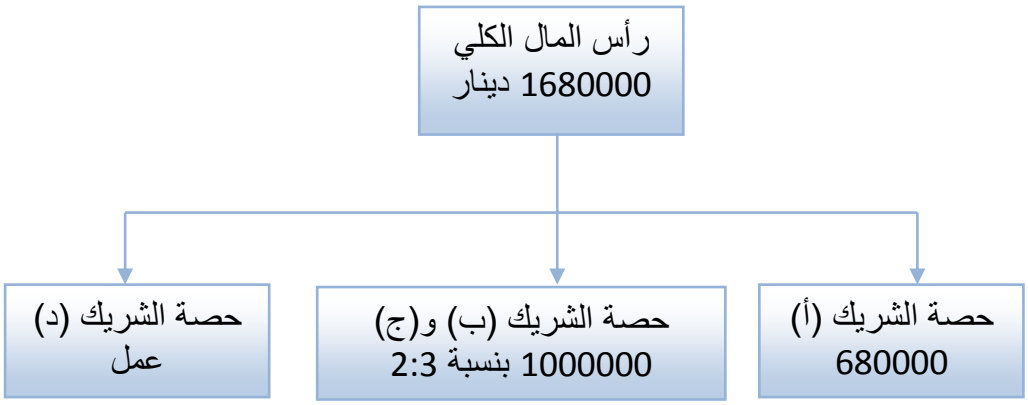

سداد حصة الشريك (أ):

350000 + 275000 = 625000 دينار قيمة الارض والمباني

680000 – 625000 = 55000 دينار النقص في حصة الشريك (أ) ويجب على الشريك سدادها نقدا

مذكورين

350000 حـ/ الارض

275000 حـ/ المباني

625000 حـ/ رأس مال الشريك (أ)

55000 حـ/ النقدية

55000 حـ/ رأس مال الشريك (أ)

أو يسجل القيدين السابقين بقيد واحد وكما يلي :

مذكورين

350000 حـ/ الارض

275000 حـ/ المباني

55000 حـ/ النقدية

680000 حـ/ رأس المال الشريك (أ)

سداد حصة الشريك (ب)

1000000 × 5/3 = 600000 دينار

600000 حـ/ النقدية

600000 حـ/ رأس مال الشريك (ب)

سداد حصة الشريك (جـ)

1000000 × 5/2 = 400000 دينار

400000 – 475000 = (75000) قيمة الزيادة الحاصلة في حصة الشريك ج والتي يجب على الشركة سدادها نقدا :

475000 حـ/ البضاعة
475000 حـ/ رأس مال الشريك (جـ)

75000 حـ/ رأس مال الشريك (جـ)
75000 حـ/ النقدية

د . سداد حصة الشريك (د)
لا يسجل قيد محاسبي لان العمل غير خاضع للتقييم .

شركة أ، ب، ج، د، التضامنية
الميزانية الافتتاحية كما في 2017/1/1

الأصـــول		المطلوبات وحقوق الملكية	
النقدية	580000	رأس مال أ	680000
بضاعة	475000	رأس مال ب	600000
الأرض	350000	رأس مال ج	400000
المباني	275000		
المجمـوع	1680000	المجمـوع	1680000

مثال 2 :

في 2017/5/1 اظهرت ميزانية محلات (س) التجارية الارصدة التالية: (المبالغ بالدينار)

1100000 بنك، 400000 المدينون، 8000000 البضاعة، 1200000 الدائنون، وفي نفس التاريخ اتفقت محلات (س) مع (ص) و(ع) على تأسيس شركة تضامنية يدفع (ص) حصته فيها مبلغاً نقدياً يعادل حصوله على (20%) من رأس مال الشركة الكلي وتكون حصة (ع) على شكل عمل شرط أن يتم إعادة تقييم أصول محلات (س) وكما يأتي :

1. تقييم البضاعة بمبلغ 9664000 دينار.
2. تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة (5%) من رصيد المدينين.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة وتصوير قائمة الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل :

نفرض ان رأس مال الشركة الكلي = × وهو يعادل نسبة 100%
حصة الشريك (ص) = 20% (كما ورد في السؤال)

إذن حصة الشريك (س) = 100% - 20% = 80%
حصة الشريك (ع) = عمل
إثبات قيود التعديل في سجلات محلات (س) التجارية
1- مقدار الزيادة الحاصلة في قيمة البضاعة = 9664000 – 8000000 = 1664000
1664000 حـ/ البضاعة
1664000 حـ/ رأس المال

2- المخصص المطلوب للديون المشكوك في تحصيلها = 400000× 5% = 20000
20000 حـ/ رأس المال
20000 حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

رأس المال المعدلّ = رأس المال قبل التعديل بعد الأخذ بالتعديلات
رأس المال قبل التعديل = الأصول - المطلوبات
رأس المال قبل التعديل = 9500000 – 1200000 = 8300000
رأس المال المعدّل = 8300000 + 1664000 – 20000 =

إثبات القيود الإفتتاحية في سجلات الشركة التضامنية

إثبات حصة الشريك (س)
1100000 حـ/ البنك
9664000 حـ/ البضاعة
400000 حـ/ المدينون
1200000 حـ/ الدائنون
20000 حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
9944000 حـ/ رأس مال الشريك (س)

إثبات حصة الشريك (ص)
حصة (س) 80% 9944000
حصة (ص) 20% ؟
حصة الشريك (ص) = 9944000 ×20%/80% = 2486000 دينار
2486000 حـ/ النقدية
2486000 حـ/ رأس مال الشريك (ص)

إثبات حصة الشريك (ع)
لا يسجل قيد محاسبي لأن العمل غير خاضع للتقييم .

شركة س، ص، ع

قائمة الميزانية الافتتاحية كما في 2017/5/1

الأصـــول		المطلوبات وحقوق الملكية	
النقدية	3586000	الدائنون	1200000
مدينون	400000	رأس مال س	9944000
مخصص د.م.فيها	(20000)	رأس مال ص	2486000
	380000		124300000
البضاعة	9664000		
المجمـوع	13630000	المجمـوع	13630000